لما شابه المعنى الحرفي التابع لام العرض القايم بالجوهر التابع لم صح ان ينسب الى ذلك الامر
بلفظة في كما ينسب العرض الى محله بلفظة في والمعنى المستقل لما شابه الجوهر صح ان يقال
انه كاين في نفسه يعني انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر قايم بذاته يعني انه غير قايم
بغيره قوله والملاحظة غيره بهذا المعنى والمراد بالغير هو المتعلق قوله فلا يصلح لشي منهما
اذ الصالح لهما لا يكون الا ما هو ملتفت بالذات بديهة قوله ملحوظا في حد ذاته تفسير
لقوله مستقلا بالمفهومية قوله من غير حاجة الى ذكره لان المتعلق الاجمالي الذي لا يتصور
الابتداء بدونه وهو شيء ما مفهوم من لفظ الابتداء ولما كان ذلك المتعلق غير ملتفت
بالذات بل ملتفتا بالتبع كفت دلالته هذه بخلاف ما لو كان ملتفتا بالذات فانه
لا يلزم من ذكر متعلقه بضم كلمة اخرى ليدل عليه قوله لا حاجة في الدلالة عليه من دله على
كذا قوله وهذا هو المراد بقولهم ان الاسم الخ يعني ان ليس مرادهم بكون المعنى في نفس الكلمة انه
مدلولها حتى تخلو الكلام عن الجدوى ويدخل الحرف فيه بل معناه انها اذا انتقلت وحدها
الى ذهن السامع انتقل معها المعنى اليه فكان قالب الكلمة كظرف اذا انتقل بما فيه
فلذا قيل ان المعنى في نفس الكلمة وما يقال من ان للحرف معنى كاينا في غيره فمعناه انه اذا
انتقل وحده الى ذهن السامع لم ينتقل معه المعنى فكان قالب الحرف كظرف خال فلا يقال
معناه فيه بل يقال في غيره اذ به يظهر قوله من حيث هو حالة بين السير والبصرة لا من حيث
هو هو وهو معنى قايم بالسير بالنسبة الى البصرة قوله وجعلها آلة ليعرف حالهما اي ليتعرف
نفسه لا من حيث هو هو بل من حيث انه حالة للطرفين ومن منسوباتهما قوله كان معنى
غير مستقل بالمفهومية اي معنى ملتفتا بالتبع قوله لا يمكن ان يتعقل الا بذكره اي لا يمكن
ان لا يتعقله السامع الا بتعقل متعلقه بخصوصه وذلك بين لان تعقل النسبة المخصوصة
بخصوصها لا يتصور بدون تصور الطرفين بخصوصهما وذلك التعقل لا يمكن الا بذكر
المتعلق صريحا لكونه ملتفتا بالذات ولعموم وضع من فان ما كان وضعه عاما لا يفيد
الخصوص بدون ضميمة وهي متفاوتة بحسب الموضوعات كتقدم المرجع في ضمير الغايب
والتكلم في ضمير المتكلم والاشارة في اسم الاشارة الى غير ذلك فذكر المتعلق في الحرف بمنزلة
تلك الضمايم قوله ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته لانها لا تستعمل الا في الجزئيات
ويعلم الوضع بالاستعمال والقول بانه مجاز لا حقيقة له مما لا ضرورة فيه ثم الظاهر ان تلك
جزئيات اضافية لا حقيقية كما قيل لانها حصص لمفهوم الابتداء لوحظت تبعا واثبات
الافراد له مما لا شاهد عليه والظاهر ايضا انها يجوز ان تلاحظ قصدا لكن لا يبقى حينئذ معنى حرفيا
قيل ان معنى من ليس من جزئيات الابتداء بل الابتداء من لوازمه وانه في نفسه ابي عن
الالتفات اليه قصدا قوله واذا عرفت هذا علمت وعلمت ايضا ان كينونة المعنى في غيره من المعاني

اذكلم

٥٩

بدون عطف وان اضفت مع حذف المضاف اليه لزم خلاف المفروض قوله فاذا تم الاسم
بهذه الاشياء قال الشيخ الرضي قد يتم الشي بنفسه فينتصب عنه التمييز وذلك في شيئين احدهما
الضمير وهو الاكثر وذلك فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم نحو نعم رجلا ويا لها قصة ولله دره رجلا
اذا كان الضمير مبهما وثانيهما اسم الاشارة نحو قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا والناصب للتمييز
في الصورتين هو نفس الضمير واسم الاشارة قوله عندي راقود خلا راقود نوعي از پيمانه چرم قار اندود
كرده قال في الاساس الراقود مكيال معروف لاهل مصر يأخذ اربعة وعشرين صاعا قوله فيفرد الى
قوله فيجمع ضمير الفعلين راجع الى تمييز غير العدد بقرينة الاحالة وذلك لان هذا الحكم لا يجري
في العدد مثلا تمييز عشرين مفرد سواء كان جنسا اولا وسواء قصد به الانواع اولا قال الشيخ الرضي
اذا قصد به الانواع وجب تجرد التمييز عن التاء نحو عشرين تمرا واذا لم يقصد به الانواع وجب
كونه مع التاء قوله وهو ما تشابه اجزاؤه في اسم الكل اي اذا كان له جزء وانما قلنا ذلك لان الانواع
جنس مع انه ليس لها اجزاء قوله ويمكن ان يجاب كان جوابه قدس سره مبني على التنزل والا فالظاهر
ان الجلسة بفتح الفاء وكسرها ليس من باب الجنس الذي نحن فيه فان الجنس ما هو المجرد عن التاء
كالجلوس فلو قصد تعدد افراد الجلوس منه لم يصح التثنية والجمع قوله وعندي عدل ثوبين عدل
تنك بار وماننده قوله او المعنى ان وجد التمييز هذا الاحتمال مناسب للسياق بنون الجمع اراد شبه نون
الجمع قوله لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين لا يخفى ان رمضان لو كان تمييزا لكان نكرة ولو لم يكن
تمييزا احتمل ان يكون علما بل الظاهر انه علم فلا التباس ليس الا على تقدير ان لا يكون علما قوله وعن غير
مقدر قال الشيخ الرضي هو كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق اسم
ذلك الاسم عليه نحو خاتم حديدا وهو ينتصب عنه التمييز واما الفرع الذي لم يحصل له اسم خاص
فلا يجوز انتصاب ما يليه على التمييز نحو قطعة ذهب قوله ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز
واذا قصر عن طلبه لم يحتج الى نصب التمييز الذي يكون للتنصيص على التمييز فان التنصيص عليه
انما يناسب ما هو طالب للتمييز قوله كان الظاهر ان يقول لان الابهام الذي يستدعي
التمييز ليس الا في الذات المقدرة التي هي طرف النسبة لكن لما كان ذلك الابهام مستلزما نوع
ابهام في النسبة بحسب احتمالات الطرف ورفع ابهامها التبعي مستلزما لرفع ابهام الطرف
صح قوله عن نسبة والنكتة فيه التنبيه على ان مقابلة هذا القسم للقسم السابق باعتبار ان
هناك نسبة كذلك لا باعتبار عدم ذكر الذات هنا وذكرها في السابق الا ترى ان نعم رجلا
مندرج في القسم الاول مع ان الضمير غير مذكور هذا حاصل كلامه قدس سره قوله او المصدر
جعله الشيخ الرضي داخلا في شبه الجملة ولهذا قال لا حاجة الى قوله او في اضافة لكن المصنف لم يجعله
من هذا القسم ولهذا قال او في اضافة ولعله اراد بشبه الجملة ما يشتمل على نسبة قريبة
من النسبة التامة وليست الاضافة كذلك قوله نحو حسبك زيد اي يكفيك زيد قوله فكانه قال

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)